

دور المجتمع المدني في تعزيز الحوكمة البيئية وأثر ذلك على التنمية المستدامة

دراسة حالة الجزائر

علوي عزيزة *

أستاذة مساعدة ب ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 03

ملخص

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على تبيان العلاقة بين الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة و اعتبار المجتمع المدني الفاعل الأقرب لتوطيد هذه العلاقة فهو الوسيلة والسبيل لذلك من خلاله قربه من المواطن وتوسطه لعلاقة الدولة بالمجتمع.

والجزائر كغيرها من الدول مهددة بالمخاطر البيئية التي تؤثر على التنمية المستدامة، ما يدفعها للتفكير في الحوكمة البيئية وإشراك فواعل في هذا المجال بطرق تضمن لها التنمية دون المساس بالبيئة، فكان عليها العمل على إشراك المجتمع المدني بمختلف فعالياتها.

الكلمات الدالة: الحوكمة البيئية، التنمية المستدامة، المجتمع المدني.

**Le rôle de la société civile dans le renforcement de la gouvernance
environnementale et son impact sur le développement durable
Étude de cas : l'Algérie**

Aziza Aloui

Résumé

Cet article vise à mettre en lumière la relation entre la gouvernance environnementale et le développement durable, en considérant la société civile

comme l'acteur le plus proche pour renforcer cette relation. La société civile constitue en effet le moyen et la voie pour atteindre cet objectif grâce à sa proximité avec les citoyens et son rôle d'intermédiaire entre l'État et la société. Comme d'autres pays, l'Algérie est menacée par des risques environnementaux qui affectent le développement durable. Cela la pousse à réfléchir à la gouvernance environnementale et à impliquer des acteurs dans ce domaine de manière à garantir le développement sans nuire à l'environnement. Il est donc nécessaire pour elle de travailler à l'intégration de la société civile dans ses diverses activités.

Mots clefs : gouvernance environnementale, développement durable, société civile .

The Role of Civil Society in Strengthening Environmental Governance and Its Impact on Sustainable Development

Case Study: Algeria

Aziza Aloui

Summary :

This article aims to shed light on the relationship between environmental governance and sustainable development, considering civil society as the closest actor to strengthen this relationship. Civil society serves as the means and the pathway to achieve this goal due to its proximity to citizens and its intermediary role between the state and society. Like other countries, Algeria is threatened by environmental risks that affect sustainable development. This drives the country to consider environmental governance and involve actors in this field in a way that ensures development without harming the environment. Therefore, it is necessary for Algeria to work on integrating civil society into its various activities.

Keywords: environmental governance, sustainable development, civil society.

مقدمة:

لم تعد الدولة القوة الفاعلة الوحيدة في المجتمع في الوقت الراهن، فالمجتمع المدني يمارس أدوارا حاسمة في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي لشؤون المجتمع ورعاية متطلباته الأساسية. فمقتضيات الحوكمة، تقتضي اليوم ارتكاز السياسة العامة للدولة على إقامة تعاون وتنسيق مشترك مع الفواعل الأساسية في المجتمع، وذلك بإشراك أهم القوى الاجتماعية وتحديدًا منظمات المجتمع المدني.

فالعالم اليوم يواجه تحديات بيئية عديدة، من تغير المناخ والتلوث والتصحر وغيرها من المخاطر، ومعالجتها تتطلب جهدا وتعاونًا من جميع الفواعل، سواء الحكومات أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني.

بما أن منظمات المجتمع المدني تأخذ موقعا وسطا بين الفرد والدولة، وبحكم تواصلها الدائم مع المواطنين وقدرتها العالية على التعبئة، تلعب هذه المنظمات دورا حاسما في العديد من القضايا الأساسية وذات الأهمية المحورية في المجتمع. ومن بين تلك الأدوار حماية البيئة والمشاركة في التنمية المستدامة بسياسات وإدوار مختلفة.

فمشاركتها في تعزيز الحوكمة البيئية، ضرورة ملحة، وخاصة أن هناك فواعل أخرى لا تراعي هذا الجانب البيئي، وتهتم بالربح بالدرجة الأولى مما يهدد حياة الأفراد و يؤثر على التنمية المستدامة.

وعلى هذا الأساس يهدف هذا البحث لدراسة سبل تفعيل المجتمع المدني في تعزيز الحوكمة البيئية أولا وانعكاس ذلك على التنمية المستدامة بدرجة ثانية. وذلك وفق الاشكالية التالية: إلى أي مدى يساهم المجتمع المدني في تعزيز الحوكمة البيئية ؟ وما مدى انعكاس ذلك على التنمية المستدامة في الجزائر؟

للإجابة عن هذه الإشكالية، ارتأينا اعتماد خطة بحث مقسمة إلى ثلاثة محاور، بحيث تناولنا في المحور الأول: مفاهيم المجتمع المدني والتنمية المستدامة والحوكمة البيئية والوقوف عند العلاقة الترابطية بينهم

بينما عالجنا في المحور الثاني مساهمات المجتمع المدني في تعزيز الحوكمة البيئية في الجزائر.

وخصصنا المحور الثالث: لتقييم اسهامات المجتمع المدني في تعزيز الحوكمة البيئية وانعكاس ذلك على التنمية المستدامة

لنحاول في نهاية هذا المحور تقديم بعض التوصيات التي يمكن ان تعزز من دور المجتمع المدني بالتعاون مع المؤسسات الأخرى.

1. مفاهيم المجتمع المدني والتنمية المستدامة والحوكمة البيئية والعلاقة بينهم

لقد أخذت البيئة وقضاياها ووجوب حمايتها اهتماما دوليا كبيرا، فهي ليست بالأمر المستجد، إذ عقدت العديد من الاتفاقيات الدولية بشأنها منذ القرن التاسع عشر وتزايد الاهتمام الدولي بها أكثر في القرن العشرين نتيجة بروز مظاهر التدهور البيئي العالمي، كانتشار التلوث وفقدان التنوع البيولوجي وانتشار ظاهرة التصحر ومشكلة التغير المناخي كأبرز تحديات العصر، ما دفع بالأمم المتحدة لعقد مؤتمرات دولية تعنى بالجانب البيئي، ومن أبرزها مؤتمر ستوكهولم لحماية البيئة سنة 1972، ومؤتمر البيئة والتنمية لسنة 1992 وغيرها كما امتدت حماية البيئة إلى المنظمات الإقليمية وغير الحكومية وحتى الأفراد، لما لها من آثار وتحديات لبقاء الإنسان وأمنه. وذلك كان من الضروري أن تفرض قضايا البيئة نفسها على جدول الأعمال العالمي والمحلي.

فقد أطلقت الأمم المتحدة دعوة لكل الدول للعمل على حماية البيئة والاهتمام بقضاياها، حيث أثارث في برنامج عملها لسنة 1967 قضية المجتمع المدني، تحت عنوان " برنامج الأمم المتحدة التطوعي، حيث أصبح للمجتمع المدني دورا فاعلا في المشاركة في رسم السياسات

وصنع القرارات البيئية، وبأصبح ذلك معيارا لقياس مدى ديمقراطية الدول، ومدى تحقيق الحوكمة البيئية.¹

استجابت الجزائر لنداء الأمم المتحدة باعتبارها من الدول التي تعاني من العديد من مظاهر التدهور البيئي، وبدأت تسعى لتعزيز الحوكمة البيئية ونشر الوعي البيئي والثقافة البيئية وحمايتها والحفاظ عليها لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وإشراك السكان طوعا وبطريقة مسؤولة في صياغة قرارات تمس البيئة. وهذا يتحقق بوجود مجتمع مدني فاعل وقوي.

وقبل الخوض في إسهامات المجتمع المدني في الحوكمة البيئية فلا بأس بالتوقف أولا عند أهم المفاهيم حول هذا المجتمع المدني أولا والحوكمة البيئية والتنمية المستدامة.

1- المجتمع المدني:

عرف مفهوم المجتمع المدني كغيره من المفاهيم في العلوم الإنسانية والاجتماعية تغيرا وتطورا منذ ظهوره، فقد نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني حيث أشار إليه "أرسطو طاليس" باعتباره «مجموعة سياسية تخضع للقوانين»، واستخدمه كمرادف للدولة، وكذلك "غرامشي" الذي طور هذا المفهوم باعتباره بناء فوريا يؤدي دورا توجيهيا للسلطة.²

والمجتمع المدني اليوم أحد أهم أوجه الديمقراطية في العالم، كونه يعبر عن مدى انفتاح الدولة على الحريات الفردية، وفسح المجال أمام أفراد المجتمع لممارسة نشاطه وطرح أفكاره وإبداء آرائهم وتوجهاتهم، من خلال ممارسة مختلف الأنشطة التي من شأنها أن تساهم في تطوير الفرد والمجتمع والدولة ككل، في مختلف المجالات سواء السياسية منها أو الاجتماعية أو الاقتصادية والفكرية الثقافية.

فالمجتمع المدني يأخذ موقعا وسطا بين الفرد والدولة، فهو يضم أفرادا ومجموعات منظمين وغير منظمين يتفاعلون اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، وعلاقاتهم منظمة بموجب قواعد وقوانين.

المجتمع المدني يشير في أبسط تعريف له إلى أنه جملة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لأغراض متعددة منها السياسة، كالمشاركة في صنع القرار.³

أما المفكر "الآن ريتشاردز" فإنه ينظر إلى المجتمع المدني على أنه شبكة من التنظيمات والممارسات والضوابط التي تنشأ بالإرادة الطوعية الحرة لأعضائها، خدمة لمصلحة أو قضية، أو

تعبيرا عن قيم ومشاعر يعتز بها هؤلاء الأفراد، مع استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن المؤسسات الإرثية من ناحية أخرى، وملتزمة في أنشطتها بالتسامح واحترام للآخرين.⁴

ويعرفه حسنين توفيق "المجتمع المدني" على أنه عبارة عن مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة.⁵

وبناء على ماسبق، نلاحظ أن اغلب المفاهيم التي قدمت حول المجتمع المدني تتفق مع الخصائص التي حددها "صامويل هنتغتون" والتي تشكل شروط وعناصر يجب توفرها لقيام هذا المجتمع المدني، فقد حصرها في أربعة خصائص أساسية هي:

1. القدرة على التكيف مقابل الجمود: وهو قدرة المجتمع المدني على التألؤم مع التطورات والتغيرات الخاصة في البيئة، وهناك أنواع من التكيف:

- التكيف الزمني: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستقرار لفترة طويلة من الزمن
- التكيف الجيلي: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء في قيادتها

2. التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها مع الظروف المستجدة.

3. الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية: أي أن لا تكون مؤسسات المجتمع المدني خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو لأي الجماعات أو الأفراد، بحيث يسهل السيطرة عليها وفق ما يتماشى مع رؤية وأهداف المسيطر، ويمكن تحديد استقلالية المجتمع المدني عن الدولة من خلال المؤشرات التالية:

1. الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني: ويظهر ذلك من خلال مصادر التمويل، إن كان تمويلا خارجيا تمنحه الدولة، أو بعض الجهات الخارجية، أو كان تمويلا ذاتيا من خلال مساهمات الأعضاء أو التبرعات أو عوائد نشاطاتها الخدمائية والإنتاجية.

الاستقلال الإداري والتنظيمي: أي مدى استقلاليتها في إدارة شؤونها الداخلية وقوانينها الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة.

التعدد مقابل الضعف التنظيمي: يقصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها داخل المجتمع الذي تمارس فيه نشاطاتها من ناحية أخرى.

التجانس مقابل الانقسام: يقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة الأمر الذي يؤثر بطبيعة الحال على ممارستها ونشاطاتها، فكلما كانت الانقسامات والصراعات داخل المؤسسات المدنية تتعلق بطبيعة نشاطها وممارستها وتحل بطريقة سليمة، كلما ازداد تطور المؤسسة إذ يعتبر هذا المقياس دليل على صحة المؤسسة، وكلما كانت تقوم على أسباب شخصية، وكانت طريقة الحل عنيفة، كلما ذلك على دل الصراعات تخلق المؤسسة.⁶

وبما أن موضوعنا هو عن دور المجتمع المدني في تعزيز الحوكمة البيئية فلا بد أيضا بالعودة إلى مفهوم الحوكمة البيئية:

2- الحوكمة البيئية

يعد مصطلح الحوكمة البيئية من المصطلحات الحديثة، التي ارتبطت بزيادة الوعي البيئي المجتمعي وتنامي الاهتمام بمفاهيم الحوكمة والإدارة الرشيدة.

تشير الحوكمة البيئية إلى القوانين والممارسات والمبادئ والمعايير التي تشكل كيفية تفاعل الأفراد مع البيئة من جهة، وتسعى إلى تنظيم عمل المؤسسات والمنظمات المعنية بقضايا البيئة من جهة أخرى.

وتعرف الحوكمة البيئية على أنها: مجموعة المنظمات والآليات السياسية وآليات التمويل والقواعد والإجراءات والمعايير التي تضبط مساعي حماية البيئة.⁷

ويمكن تعريفها من منطلق آخر على أنها مبدأ شامل ينظم السلوك العام والخاص نحو مزيد من المساءلة والمسؤولية من أجل البيئة فهي تعمل في كل المستويات بدء من المستوى الفردي وصولا إلى المستوى العالمي، كما تدعو إلى قيادة تشاركية ومسؤولة مشتركة من أجل الحفاظ على الاستدامة والبيئة.⁸

ونظرا لما أصبحت تعاني منه البيئة من مشاكل على مختلف المستويات، هذه المشاكل لم تعد تؤثر على حياة الأجيال الحالية فحسب، بل أصبحت تهدد حياة الأجيال المستقبلية، ونتيجة لهذا الوضع ارتبط مفهوم البيئة بمفهوم التنمية وظهر ما يعرف بالتنمية المستدامة، التي أصبحت مطلبا ضروريا في حياة الأفراد والمجتمعات، ومن هذا المنطلق يتضح أن الحوكمة البيئية تلعب دورا مهما وبارزا في تحقيق تنمية مستدامة. فالحوكمة البيئية تهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد والمحافظة على البيئة ما يضمن حق الأجيال القادمة. ومن هنا تتجلى علاقة الحوكمة البيئية بالتنمية المستدامة.

3- التنمية المستدامة

لطالما اقترن مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي ودخل الفرد الأمر الذي سبب مشاكل سياسية واجتماعية وبيئية عديدة، وانتشار الفقر وعدم المساواة، ولهذا وجهت لمفهوم التنمية العديد من الانتقادات كان أهمها المساس بحق الأجيال القادمة وعدم احترام البيئة، ومن هنا كانت الدعوة إلى إعادة تعريف التنمية ومراجعة استراتيجياتها، من خلال العديد من المؤتمرات الدولية والجهود المبذولة على الصعيدين الدولي والوطني. فأخذ المفهوم يأخذ بعين الاعتبار أبعادا أخرى غير النمو الاقتصادي فقط، وبدأ يهتم بالاستدامة وبالبيئة. فقد جاء في تقرير للوزيرة الأولى النرويجية GRAHARLEM BRUNDLTHAND سنة 1987، والعنون ب "مستقبلنا المشترك" أن التنمية يجب أن تسعى لتحقيق نوع من العدل والمساواة بين الأجيال المستقبلية. وحسب هذا التقرير تعرف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم.⁹

وفي في بداية التسعينات شهد عقد التنمية نقلة نوعية في مفهوم التنمية حيث تأكد مفهوم التنمية المستدامة بشكل واضح في وثيقة الأرض التي صدرت في ريوديجايرو عام 1992.¹⁰ والتي أشارت في مبدأها الرابع إلى أنه كي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل حماية البيئة جزء لا يجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير في التنمية بمعزل عن البيئة.¹¹

فالتنمية المستدامة هي التي تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة تصونها للأجيال القادمة، وتحافظ على التكامل البيئي ولا تسبب في تدهور عناصر ومكونات الأنظمة البيئية ولا تخل بالتوازن بينها.¹²

أما القانون الجزائري 03-10 فيعرف التنمية المستدامة على أنها التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية".¹³

مما تقدم يمكن القول أن التنمية المستدامة تركز على الإنسان والتوازن البيئي من خلال أبعاد عدة متكاملة ومتداخلة يتأثر كل جزء منها بالتغير الذي يطرأ على باقي الأجزاء الأخرى كالبعد الأخلاقي الإنساني بحيث لا يجوز الفساد وتدمير البيئة والبيئة الاقتصادي بضرورة السعي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والبعد الاجتماعي والسياسي وغيرها.

تعد قضية تحقيق التنمية المستدامة أحد أهم القضايا والمطالب التي تراهن عليها اقتصاديات العديد من الدول، و يرتبط تحقيقها بالعديد من المتطلبات أهمها الحوكمة البيئية، نظرا للعلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية المستدامة، كيف لا وهي التي -البيئة- بالأحرى الحوكمة البيئية باعتبارها الإرادة الرشيدة، هي التي تسعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية وتسعى لترشيد استغلالها وتوجيه الإنسان لذلك. وهو ما جعل المخططات الإنمائية تأخذ بالاعتبار البعد البيئي فيها. وخاصة في ظل التحديات التي تعرفها البيئة العالمية والأزمات المتعددة كالتغير المناخي والاحتباس الحراري وما نتج عنه من تدهور في الأنظمة البيئية المختلفة، فلا يمكن الحديث عن فعالية وكفاءة السياسات البيئية في مستوياتها المحلية والوطنية والعالمية ما لم تأخذ بمبادئ التنمية المستدامة التي تضمن حماية الموارد الطبيعية، كما لا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة دون مراعاة الحفاظ على البيئة. وهما ما يبين إذا شدة الترابط في العلاقة بين التنمية المستدامة والحوكمة البيئية .

وبما أن الإنسان في سعيه لتحقيق التنمية قد تسبب في عدة مشاكل بيئية تضر بالتنمية المستدامة وبالبيئة فإنه يجب العمل والتدخل لحمايتها عبر استراتيجيات مختلفة ومن قبل فواعل متعددة رسمية وغير رسمية وطنية ودولية.

وعن دور الفواعل الغير رسمية والوطنية نركز على فاعل المجتمع المدني الذي يجب أن يلعب دورا في تعزيز الحوكمة البيئية، بكونه الفاعل الوسيط بين الدولة والفرد وبين ويشكل قوة فاعلة ومؤثرة في صنع القرار.

II. اسهامات المجتمع المدني في تعزيز الحوكمة البيئية في الجزائر

كان حرص الدولة باديا من تشجيع انخراط أطراف المجتمع المدني في استراتيجية البناء الديمقراطي والتسيير العمومي والمشاركة السياسية بشكل عام، وذلك لمكانته المفصلية في إنجاح سياسة الإصلاح الديمقراطي والمؤسساتي وترشيد نمط الخدمة العمومية لما يملكه من مقومات ذاتية وتنظيمية في تحسيس الجمهور ونقل إرادة الشعب وتطلعات الساكنة وتجسيدها في معادلة التسيير والتنمية. ولعل قضايا حماية البيئة تعد من أكثر القضايا التي نالت اهتمام منظمات المجتمع المدني في العالم. حيث فرض نفسه كفاعل يتسم بالمسؤولية والتحدي في القضايا البيئية من خلال نشر الوعي ومعالجة المشاكل والمشاركة في إيجاد حلول مع صناع القرار.

1-أدوار المجتمع المدني في الحوكمة البيئية

تضطلع منظمات المجتمع المدني بمهمة تعزيز الحوكمة البيئية من خلال أدوارها المتعددة التي تقوم بها، سواء أدوار توعوية، تعليمية، رقابية واستشارية أو ادوار تدل وضغط، ولعل من أبرز تلك النشاطات والمهام :

جمع المعلومات والبيانات: حيث تحصل منظمات المجتمع المدني على معلومات عديد في مجال البيئة يقدمها المنخرطين فيها أو بتواصلهم مع أفراد المجتمع والمهتمين بقضايا البيئة، وتعرضها للجهات المعنية كما يفترض أيضا أن بإمكان هذه الجمعيات الاطلاع على البيانات الإدارية المختصة في مجال البيئة، ما يستدعي ضرورة تدخل المشرع لتنظيم هذه العلاقة بين الجمعيات المدافعة عن البيئة وبين الإدارة حتى لا يقف مبدأ سرية المستندات الإدارية حائلا دون حصول الجمعيات على المعلومات اللازمة لأداء مهامها.¹⁴

- توزيع الهيئات الرسمية بالبحوث والدراسات العلمية حول مشاكل البيئة ومخاطرها كالتصحر الاحتباس الحراري التلوث وانتشار الاوبئة وغيرها فهي بمثابة الحارس والمنبه للحكومات عن أية فروقات تحصل في ميدان حماية البيئة.¹⁵ إذ يمكن لها أن تقوم بدور استشاري للهيئات المتخصصة أثناء اتخاذ القرارات لكونها قريبة من الأفراد، وبإمكانها تقديم ملاحظات واقتراحات على هذه المشاريع ، ففي بعض الدول يلزم القانون الهيئات الإدارية المركزية أو المحلية بعدم اتخاذ أي قرار في المسائل المتعلقة بالبيئة إلا بعد أخذ رأي الجمعيات الأكثر تمثيلا، وهو مؤشرا لمبدأ التشاركية والحوكمة.¹⁶

وقد أصدرت جامعة الدول العربية البيان العربي للبيئة والتنمية وآفاق المستقبل المنبثق عن مؤتمر وزراء العرب حول البيئة والتنمية المنعقد 1991 الذي أشار إلى حق الأفراد والمنظمات غير الحكومية في الاضطلاع على القضايا البيئية ذات الصلة بهما، والوصول إلى المعلومات والاشتراك في صياغة وتنفيذ القرارات التي يحتمل أن تؤثر على بيئتهم وذلك بإشراكهم في متابعة وتنفيذ مشروعات حماية البيئة.¹⁷

- تقديم خدمات تقنية ونشاطات علمية (ورش عمل ومحاضرات وندوات ومؤتمرات) يحتاجوها المسؤولون الحكوميون وقطاعات الراي العام.

- المراقبة والتقييم لتنفيذ الاتفاقيات الدولية ومتابعة مستوى الالتزامات الحكومية لتلك الاتفاقيات.

- التوعية البيئية لمواطنين: تعبئة الرأي العام من خلال الحملات الإعلامية التي تقوم بها تلك المنظمات في الأوساط الجماهيرية، وذلك لزيادة الوعي الشعبي بقضايا البيئة، وترسيخ سلوكيات إيجابية لدى الأفراد تجاه البيئة.

- مساهمة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بمشاركة المنظمات الدولية في العمل البيئي، ومشاركة الوفود الوطنية في المؤتمرات الدولية الخاصة بالبيئة والمساهمة في تنفيذ برامج الأمم المتحدة كل في بلده.

وإلى جانب هذه الأدوار التوعوية والاستشارية والضغطات، فإنه يوجد أدوار أخرى لمنظمات المجتمع المدني يمكن أن تصل لحد التقاضي حول قضايا بيئية، ففي حالة الاعتداء على البيئة

وعدم جدوى أساليب التصعيد كالاحتجاجات والتظاهرات، بإمكان منظمات المجتمع المدني اللجوء إلى القضاء ومعاقبة المتسببين في إفساد البيئة والتعويض عن الأضرار. فقد جاء في إعلان ريوديجانيرو عن البيئة والتنمية الصادر عام 1992 في المبدأ العاشر منه على أن "... تهيأ فرص الوصول بفاعلية إلى الإجراءات القضائية والإدارية.." كما أعطى القانون الفرنسي لجمعيات البيئة الحق في اللجوء إلى القضاء الإدارية للطعن على أعمال الإدارة وقراراتها التي تمثل انتهاكا للبيئة كما بإمكانها الادعاء أمام القضاء الجنائي.¹⁸

وعلى الرغم من هذه الأدوار المهمة التي يضطلع بها المجتمع المدني في مجال تعزيزي الحوكمة البيئية ومشاركته في التنمية المستدامة إلا أن هذا الدور يبقى نسبي ، ويختلف من دولة لأخرى حسب نظامها السياسي وعلاقته بمنظمات المجتمع المدني سواء كان ديمقراطي يتيح لها فرصة المشاركة والضغط أو لأسباب تتعلق بالمجتمع المدني نفسه، من حيث قوته وقدرته على التأثير .

ب-اسهامات المجتمع المدني في تعزيز الحوكمة البيئية في الجزائر

الجزائر كغيرها من الدول أولت اهتماما بالحوكمة البيئية والتنمية المستدامة وسنت العديد من التشريعات البيئية التي تضمن تنفيذ الالتزامات الدولية المصادق عليها، إلى جانب إشراك فواعل المجتمع المدني، في قضايا البيئية لما له من دور فعال في تعزيز الحوكمة البيئية وإثارة القضايا ذات الأهمية في المجال البيئي.

كاعتراف بأهمية منظمات المجتمع المدني والقبول بها كشريك للإدارة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة، خص قانون 03/10 المتعلق بحماية البيئة الجمعيات بفصل خاص.

حيث يمكن لمنظمات المجتمع المدني التدخل في تعزيز الحوكمة البيئية عن طريق عدة أدورا استشارية أو قضائية أو توعية .

الدور الاستشائي: لقد نصت المادة 35 من القانون 03/10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بمشاركة الجمعيات ذات النشاط الاهتمام بالبيئة وتحسين الإطار

المعيشي بمساعدة الهيئات العمومية، في إبداء الرأي في القضايا البيئية.¹⁹ حيث تتمتع الجمعيات البيئية بحرية اختيار النشاطات القانونية والملائمة والمتاحة لها لبلوغ هدفها، فلها أن تختار العمل التوعوي والتطوعي الميداني، أو أن تركز على اتصالها بالمنتخبين المحليين وتلعب دور المنبه والمراقب للكشف عن الانتهاكات التي تمس البيئة.²⁰ أما عضوية الجمعيات البيئية فهي تنحصر في اللجنة القانونية والاقتصادية للمجلس الأعلى للتنمية المستدامة. كما حدد المشرع حالات حصرية لعضوية الجمعيات البيئية في بعض المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري منها المؤسسة الجزائرية للمياه²¹، والديوان الوطني للتظهير.²² حيث ينبغي أن يكون هناك ممثل عن جمعية تعمل بميدان حماية المياه منذ ثلاث سنوات.

نصت المادة 08 من القانون 10/03 على حق كل شخص طبيعي أو معنوي في الحصول على المعلومة البيئية يمكن لها التأثير بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالصحة العمومية أن يتصل بالسلطات المحلية والهيئات المعنية بالبيئة. كما يحق لأي شخص طبيعي أو معنوي حسب المادة 07 من القانون نفسه الحصول على المعلومات البيئية. كما أن المادة 03 جعلت من مبدأ الإعلام البيئي والمشاركة الجماهيرية في حماية البيئة من المبادئ العامة التي يتأسس عليها قانون رقم 10/03 وبمقتضى ذلك يكون لمنظمات المجتمع المدني المهيكلة والمؤطرة لمجموع المواطنين الحق في أن تكون على علم بحالة البيئة عن طريق المشاركة في الإجراءات المسبقة بإبداء الرأي عند اتخاذ القرارات التي تضر بالبيئة وبحياة المواطن عامة.

رغم محاولة إشراك المجتمع المدني في قضايا البيئة وتمكينه من الحصول على المعلومات غير أن هذا القانون 10/03 لم يبين إجراءات تحصيل منظمات المجتمع المدني على هذه المعلومات البيئية في حالة ما رفضت الجهات الإدارية المالكة لهذه المعلومات تمكينهم منها، فيبقى بالتالي حق هذه المنظمات في الإعلام البيئي خال من آليات تكريسه.²³

ويتم استشارة الجمعيات من قبل السلطات العامة وذلك عند إعداد المخططات الشمولية الاقتصادية والاجتماعية وأيضا إعداد الوثائق المتعلقة بمجال التعمير، حيث يمكن

للمسؤولين الاستفادة من الجمعيات في إطار إعداد المخططات التوجيهية ومخططات لشغل الأراضي ومخطط الحفاظ على القطاعات المحمية.²⁴

ومثال عن مشاركة المجتمع المدني في حماية البيئة فطالما أدى الاستغلال المفرط لرمال الشواطئ الى اختلال التوازن البيئي نظرا لهشاشة أرضية هذه السواحل، مما دفع بعض منظمات المجتمع المدني إلى التحرك ودق ناقوس الخطر، فقد قامت جمعية حماية البيئة لولاية بومرداس بتركيز كل جهودها لحماية ورقابة شواطئ هذه الولاية والتصدي لمستغلي رمال شواطئها. كما قامت بمراسلة المسؤولين المحليين وأكدت على الوضعية الكارثية التي آلت إليها شواطئ المدينة. وأمام تجاهل السلطات المعنية للقضية قامت الجمعية بتشكيل فرق من أعضائها لحراسة شواطئ الولاية وحماية رمالها من النهب. الأمر الذي دفع السلطات المحلية لتدعيم هذه الفرق بمختلف أسلاك الأمن وتعزيز دورها في الحماية.²⁵

الدور الدفاعي: على الرغم من ان المشرع الجزائري لم يضع لمنظمات المجتمع المدني قانونا خاصا بها للتقاضي، إذ أخضعها إلى القواعد العامة للتقاضي، فحق التقاضي طبقا للقواعد العامة يتوقف على توافر جملة من الشروط الشكلية والموضوعية نص عليها المشرع في قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

فقد خص قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة الجمعيات البيئية بأحكام خاصة للتقاضي، إذ مكن كل جمعية يتضمن موضوعها حماية مكونات الطبيعة والبيئة رفع دعاوى قضائية أما الجهات المختصة عن كل مساس بالبيئة.²⁶

وبهذا يمكن القول أن منظمات المجتمع المدني سعت للمساهمة في تعزيز الحوكمة البيئة والتنمية المستدامة من خلال حماية اكبر للبيئة وترشيد استغلال الموارد ، بطرق عدة توعية ومطلبية ، ورغم هذه الجهود من قبل منظمات المجتمع المدني إلا أنها في الواقع تصدم بعراقيل وصعوبات عدة تعيق عملها أو أنها لا تمتلك الخبرة ولا القدرة على مواجهة المشاكل والمخاطر البيئة. وهو ما سنحاول التعرض له في النقطة الموالية.

III. تقييم مساهمات المجتمع المدني في تعزيز الحوكمة البيئية في الجزائر

حاولت الجزائر كغيرها من الدول حماية البيئة وتنميتها وحماية الحق في الحياة لمختلف الأجيال سواء الحالية أو المستقبلية، وقد ظهر ذلك من خلال القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والذي عالج فيه المشرع بمختلف الجوانب المتعلقة بالبيئة كما عمل على إشراك المجتمع المدني وتفعيل دوره في الحوكمة البيئية، كونه يعتبر حلقة وصل بين الدولة والمجتمع وهو أقرب طرف للمواطن وبالتالي فدوره حساس ومهم ويجب أن يكون في المستوى المطلوب، من خلال غرس التربية البيئية والثقافة البيئية لدى الأفراد والتوعية، ومشاركة السلطات الرسمية والتعاون معها في مجال البيئة، ورغم تأسيس العديد من الجمعيات البيئية ومنحها حتى حق التقاضي وممارسة أدوارها إلا أن الواقع في الجزائر يثبت أن أداء منظمات المجتمع المدني في المجال البيئي عامة يعتبر ضعيف مقارنة بالتجارب الدولية الأخرى. وهو ما أكدته وزارة البيئة والتنمية المستدامة والسياحة حيث اعتبرت أن دور المجتمع المدني في الحوكمة البيئية لا زال هامشيا ولا يستجيب إلى التطلعات المنتظرة منه.

وذلك راجع لأسباب متعددة منها ما يتعلق بطبيعة هذه المنظمات بحد ذاتها أو ما يتعلق بعلاقة الدولة بمنظمات المجتمع المدني دون أن ننسى مدى انتشار الوعي لدى المواطن وحسه المدني.

- ضعف تركيبة منظمات المجتمع المدني: يقتضي التجسيد التام لمبدأ المشاركة انخراط الجمهور وفعاليات المجتمع المدني في سياسة التسيير العمومية وفي اتخاذ القرار مباشرة وفي مجال البيئة وكغيره من المجالات الأخرى، نلاحظ ضعف إقبال المواطنين على الانخراط والمساهمة في هذه المنظمات، وذلك لضعف الوعي البيئي وغياب الثقة بمنظمات المجتمع المدني، فهذه المنظمات لا تتمتع بالقدر الكافي من التنظيم والكفاءة، إذ ينحصر دور بعضها في المشاركة في المناسبات الرسمية فقط.

- ضعف الوعي الثقافي المجتمعي بأهمية نشاطات منظمات المجتمع المدني وفعاليتها، وعدم الاهتمام بنشاطات هذه المنظمات في المجال البيئي. كما في غيره من المجالات وذلك لانشغال المواطن لضمان قوته، وعدم اهتمامه بالمشاركة في الشأن العام، وكذلك ضعف

استقطاب وافتقار تلك المنظمات للأشخاص ذوي الكفاءة الذين يمكنهم من التضحية بوقتهم وعملهم في سبيل الشأن العام.

- تمركز نشاط الجمعيات العاملة في مجال البيئة في المدن الكبرى ومحافظاتها الرئيسية في الدولة دون أن تشمل جميع مدن ومحافظات الدولة.²⁷ هذا إضافة إلى طغيان البنى التقليدية في تركيبة هذه المنظمات التي تعتمد على القرابة والجهوية والانقسامات الجغرافية في عضويتها.

- غياب البعد التشاوري والتنسيق والتواصل فيما بين هذه المنظمات العاملة في مجال البيئة، من جهة و بينها وبين الأجهزة الإدارية من جهة أخرى.

- غياب التخطيط والرؤية المستقبلية عند أغلب الجمعيات الأهلية العاملة في مجال حماية البيئة مما يجعلها تعمل دون برامج مخطط لها مسبقا لتحقيق أهداف معينة، وخلال فترة زمنية محددا، وهو ما يجعل عملها عشوائي مرتكز على ردود الفعل للظروف والأحداث فقط.²⁸

- ضعف الميزانية التي تخصصها الدولة لتمويل الجمعيات البيئية، بمقابل مشاريعها المقبولة لعدم وجود نصوص قانونية واضحة، تبين بصورة شفافة وواضحة كيفية التمويل، هذا إضافة إلى الطابع المتشعب لموضوع نشاط الجمعيات البيئية الذي يندرج ضمن قطاعات وزارية مختلفة وظهور تعقيدات بيروقراطية في التمويل. ليس على المستوى المركزي فقط بل وحتى الدعم الذي تحصل عليه الجمعيات من الصناديق الولائية لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية، والتي يتم تغذيتها من مساهمات الولايات والبلديات بنسبة 7% من ناتج الضرائب المباشرة المحلية في الولاية والبلديات تعاني من الحصول عليه بسبب عدم وضوح القانونية أيضا. الأمر الذي ينعكس بالسلب على فدرية الجمعيات على النشاط.²⁹ ليس هذا فقط فحتى مصادر التمويل الأخرى كالتبرعات مازال قليلة جدا وهذا راجع لغياب الثقافة البيئية والوعي البيئي من جهة ولنقص التواصل بين هذه المنظمات الجماهيرية والمؤسسات الاقتصادية والتجارية العامة أو الخاصة.

- عدم إلمام العديد من الجمعيات البيئية بالوسائل القانونية المتاحة لديها وافتقارها للتكوين الإداري للآزم وانعدام الديمقراطية في ممارستها.³⁰

- تقتصر فعاليات المجتمع المدني إلى مجال محدّد للتدخل والإسهام الفعلي مجال تعزيز الحوكمة البيئية، فعلاوة عن قصور آليات مساهمة المجتمع المدني في البيئة بصفة عامة، فإنه لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني الاطلاع على البيانات المعلومات الإدارية المتعلقة بالبيئة، وبالرغم من كون المشرع قد نص على مبدأ وحق الجمعيات في المعلومة إلا أنه لم يكرس آليات لتنفيذ هذه القوانين. وهو ما يقف كحاجز أمام قدرة المجتمع المدني في المشاركة الفعلية بتقديم التوصيات أو الاقتراحات بشأن الكومة البيئية.

- طبيعة النظام السياسي، فرغم السعي لإشراك المجتمع المدني في القرارات وتسيير الشأن العام، إلا أنه هناك معاملة انتقائية اتجاه منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بمنح التسهيلات وهذا حسب الظروف والغرض الذي تهدف إليه الدولة. وأبرز مثال على ذلك الدعم الذي تحصل عليه بعض الجمعيات خلال الفترات الانتخابية بحكم توليها مهمة الدعاية الانتخابية والسياسية للأحزاب وشخصيات معينة.

بناء على ما سبق وبعد عرض واقع منظمات المجتمع المدني في تعزيز الحوكمة البيئية توصلنا إلى أن هذا الدور يبقى جد هزيعا فأداء المجتمع المدني في مجال البيئة جد ضعيف ومحدود، لأسباب مختلفة إما داخلية أو خارجية ، وبعد هذا كله نصل إلى محطة ما العمل وهنا لا بد من التفكير في سبل تفعيل المجتمع المدني في الحوكمة البيئية وقبل ذلك لا بد أولا من :

نشر الثقافة البيئية والوعي البيئي وجعل المواطن مسؤول أمام بيئته فقضية البيئة هي قضية الجميع.

- لا بد من تطوير آليات مشاركة المجتمع المدني في الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة، والعمل على توفير أرضية مناسبة لذلك من خلال الدعم المالي لهذه المنظمات وتوفير المعلومات وسهولة الوصول إليها من قبل الجمعيات. وفتح قنوات تواصل مع السلطات الإدارية.

- تحريك النصوص القانونية وتفعيلها والسهر على تنفيذها.

-المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وهي التنمية الصديقة للبيئة والتي تكفل تنمية اجتماعية اقتصادية وسياسية دائمة ومستمرة والتي لا تتحقق إلا بسياسات تحمي وتحافظ على البيئة.

- التعاون في المجال الدولي كون القضايا البيئية قضايا مشتركة تؤثر على حقوق الإنسان والأمن الدولي ككل.

-يجب العمل على استغلال وسائل الإعلام لنشر الثقافة البيئية وإيصال القضايا البيئية إلا الجهات المعنية الوطنية والدولية.

الخاتمة:

وفي الختام ، وبعد تطرقنا لدور المجتمع المدني في تعزيز الحوكمة البيئية وأثر ذلك على التنمية المستدامة، وهذا بتوقفنا عند المفاهيم الأساسية لكل من الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة والمجتمع المدني، توصلنا إلى التأكيد على شدة العلاقة الترابطية بين الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة، بحيث أن المؤشرات البيئية هي أحد مؤشرات التنمية المستدامة وتعتبر هدفا لها أيضا، وتوصلنا إلى وجود عدة مظاهر للعلاقة بين المتغيرين وأن من وسائل تعزيز هذه الحوكمة البيئية، يوجد فاعل المجتمع المدني، الذي يسعى في نفس الوقت للمساهمة في التنمية المستدامة بمختلف الأدوار التي يؤديها،بحكم هو الفاعل القريب للمواطن والذي يتوسط بين الهيئات الرسمية والمواطن.

وأن الجزائر سعت إلى إشراك المجتمع المدني في الحوكمة البيئية فعلا عن طريق السماح بتشكيل عدة جمعيات بيئية. ولكن رغم ذلك إلا أن أدائها في مجال الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة، بقي هزيلا لعدة أسباب، منها ما يتعلق بالجانب التشريعي والقانوني ولنقص الخبرة والتكوين لأعضاء الجمعيات، وكذا شح الموارد المالية ومصادر التمويل مما يؤثر على نشاط منظمات المجتمع المدني، وهو ما سينعكس على التنمية المستدامة. وعليه يجب التأكيد في الأخير أن الحوكمة البيئية ليست مسؤولية المجتمع المدني وحده فقط ولا الدولة وحدها ولا القطاع الخاص، وإنما هي مسؤولية الجميع ويجب التعاون والعمل معا من أجل تحقيق تنمية مستدامة تراعي الحوكمة البيئية. والدعوة لتعديل سلوك الإنسان،

فتصبح إذ الحوكمة البيئية هي الحل وتبقى منظمات المجتمع المدني في الوسيط أو السبيل للمساهمة بتحقيق ذلك لما لها من تأثير وقدر على نشر الوعي البيئي وقربها من المواطن وهذا إلى جانب فواعل أخرى طبعاً.

الهوامش و المراجع

¹ منال صخري، "المجتمع المدني وحماية البيئة" في منال صخري وآخرون، دراسات بيئية رؤى واستراتيجيات. ج1،

ط1، عمان: دار أمواج للنشر والتوزيع، 2019، ص125

² السواح، وائل: الديمقراطية، سلسلة التربية المدنية. ط1، دمشق: منشورات بيت المواطن، 2014 ص48

³ عيسى الشماس، المجتمع المدني المواطنة والديمقراطية. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ط 18، 2008، ص 454.

⁴ سيف الدين عبد الفتاح، المجتمع المدني والأهلي من منظور إسلامي بين الفكر والممارسة. دمشق: دار الفكر،

2003، ص 547

5

⁶ عبد الرحيم حافظ، إشكاليات المواطنة العربية والمجتمع المدني، بتاريخ 06 مارس 2013 على الموقع: 3

<http://lohodod.blogspot.com/2011/02poly-post15htm>

⁷ حسين شكراني، "نحو حوكمة بيئية عالمية" مجلة رؤى استراتيجية. أكتوبر 2014، ص 35.

⁸ أسماء سالمى: "الاعلام والاتصال كفاعل استراتيجي في إرساء مبادئ الحوكمة البيئية في ظل المخاطر والأزمات الراهنة

–الواقع والمأمول–"، مجلة دراسات وأبحاث. العدد 25، ديسمبر 2016، ص 5

⁹ منال صخري، "البيئة والتنمية المستدامة تعدد المفاهيم ووحدة الهدف" في منال صخري وآخرون، دراسات بيئية رؤى

واستراتيجيات. مرجع سابق الذكر، ص19

¹⁰ أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2013، ص

62

¹¹ بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة. القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000، ص 17

¹² عبد القادر الشخيلي، حماية البيئة في ضوء التشريعات والقانون والإدارة والتربية والتعليم. لبنان: منشورات الحلبي،

2009، ص 36

¹³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار

التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 20، 43، جويلية 2003، ص6

¹⁴ هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين، "دور منظمات المجتمع المدني في رعاية البيئة"، مجلة الاجتهاد للدراسات

القانونية والاقتصادية. المجلد 09، العدد 02/2020 ص 201

- ¹⁵ بوطوطن سميرة، "دور المنظمات الدولية في حماية البيئة"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي)، 2016-2019، ص 65
- ¹⁶ وعلي جمال، "مشاركة المجتمع المدني في حل المشاكل البيئية دراسة في القانون الجزائري"، *المجلة الجزائرية للقانون البحري والنقل*. العدد 01، 2014، ص 252-253
- ¹⁷ المرجع نفسه، ص 253
- ¹⁸ هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين، مرجع سابق الذكر، ص 203
- ¹⁹ منال صخري، مرجع سابق الذكر، ص 129
- ²⁰ باعلي واسعيد باحمد، "المجتمع المدني ودوره في حماية البيئة في الجزائر جمعيات حماية البيئة أنموذجا"، *مجلة دراسات إنسانية واجتماعية*. المجلد 09 العدد 03، 2020، ص 222
- المادة 12 من مرسوم تنفيذي 101/01 المتضمن إنشاء الجزائرية للمياه، مؤرخ في 21 أفريل 2001، ج ر، عدد 24 صادر في 22 أفريل 2001 ²¹
- ²² المادة 14 من مرسوم تنفيذي 102/01 المتضمن إنشاء الديوان الوطني للتطهير، مؤرخ في 21 افريل 2001، جر، عدد 24 صادر في 22 أفريل 2001
- ²³ وعلي جمال ، مرجع سابق الذكر ، ص 254
- ²⁴ منال صخري، المجتمع المدني وحماية البيئة"، في منال صخري وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 129
- ²⁵ وعلي جمال، المرجع السابق الذكر، ص 255
- ²⁶ وعلي جمال، المرجع السابق الذكر، ص 258
- ²⁷ هشام عبد الايد الصافي محمد بدر الدين، مرجع سابق الذكر، ص 205
- ²⁸ المرجع نفسه، ص 206
- ²⁹ باعلي واسعيد باحمد، مرجع سابق الذكر، ص 223
- ³⁰ منال صخري، مرجع سابق الذكر، ص 131.